بعد ممارسات استعمارية استمرت لعقود

هل اقتربت نهاية عصر الهيمنة الفرنسية على غرب افريقيا؟

تواجه دول غرب أفريقيا عددًا من التحديات الأمنية والتنموية والبيئية، بما في ذلك الإرهاب والفقر والتغير المناخي و غيرها من التحديات، و الكثير من هذه الدول يعتقدون أن الغرب و فرنسا تحديدا لا يفعلون ما يكفي لمساعدتهم في مواجهة هذه التحديات بل على العكس، يقومون باستغلالها للتدخل وفقا لمصالحهم.

و يتهم الإفريقيون فرنسا بإهمال مصالحهم وحقوقهم، وإفلاس مواردهم وإضعاف قدراتهم، وإخضاعهم لشروط غير عادلة في المساعدات والديون ،و علاوة على ذلك التدخلات السياسية و العسكرية و ما رافقها من انتهاكات قامت بها فرنسا هناك، و غيرها من الأمور تسببت في ظهور مشاعر معادية لفرنسا في غرب أفريقيا، ومن المحتمل أن تستمر هذه المشاعر في الزيادة في السنوات المقبلة. وهذا قد يكون له عواقب خطيرة على مصالح فرنسا في غرب أفريقيا، بما في ذلك وجودها العسكري وعلاقاتها الاقتصادية ونفوذها الثقافي.

فرنسا تستغل التحديات التي تواجهها دول غرب افريقيا لتتدخل وفق مصالحها

استعمار اقتصادي

فرنسا كانت قوة استعمارية في غرب أفريقيا من القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين. وخلال هذه الفترة، استغلت فرنسا الموارد الطبيعية والبشرية لصالحها، وفرضت ثقافتها ولغتها ودينها على الشعوب الأفريقية. وبعد الاستقلال، استمرت فرنسا في التأثير على المنطقة ففي الجانب الاقتصادي، تتهم فرنسا بالاستفادة من الموارد الطبيعية والأسواق في غرب أفريقيا، دون أن تعود بالمنفعة على الشعوب المحلية. فمثلا، تحتل فرنسا مكانة متقدمة في قطاعات مثل التعدين والطاقة والاتصالات والنقل في غرب أفريقيا وأحد أبرز مظاهر هذا التأثير أيضا هو منطقة الفرانك CFA، وهي عملة إقليمية تستخدم في ١٤ دولة أفريقية، معظمها من المستعمرات الفرنسية السابقة. وهذه العملة مرتبطة باليورو بضمان من الحكومة الفرنسية، وتخضع لسياسات نقدية صارمة. ويرى نقاد هذه العملة أنها تحد من قدرة الدول الأفارقة على التحكم في سياساتها الاقتصادية، وتجعلها معتمدة على فرنسا. كما يرون أن هذه العملة تؤدي إلى انخفاض قيمة صادراتهم وزيادة قيمة وارداتهم، مما يزيد من عجز الميزان التجاري. ولذلك، يطالب بعض الزعماء والخبراء والنشطاء بإصلاح أو إلغاء هذه العملة، كخطوة نحو تحقيق السيادة المالية.

تدخلات سياسية و عسكرية مشبوهة

و من الأمور التي عقدت العلاقات بين فرنسا و افريقيا هي التدخلات السياسية و العسكرية المشبوهة، ففي عام ٢٠١٣ تدخلت فرنسا عسكريًا في مالي لمساعدة الحكومة في محاربة تمرد جهادي. وكان هذا التدخل جزءًا من عملية سيرفال، والتي تحولت لاحقًا إلى عملية بارخان، والتي تشمل خمس دول في منطقة الساحل (موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد). وزعمت فرنسا أن هذه العملية تهدف إلى حفظ الأمن والإستقرار في المنطقة، والحيلولة دون انتشار التطرف والإرهاب. ولكن هذا التدخل كان مثيرًا للجدل، حيث انتقدت فرنسا لكونها قاسية جدًا وغير فعالة وغير محترمة للشعب المالي. فقد اتهمت فرنسا بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، والتواطؤ مع بعض الجماعات المسلحة، والتدخل في شؤون الدولة الداخلية. و فرنسا لم تظهر احترامًا للديمقراطية وحقوق الإنسان في أفريقيا. ففي بعض الأحيان، دعمت فرنسا حكامًا استبداديين أو تدخلت في شؤون دول أفريقية دون موافقة شعبها. وفي بعض الأحيان، ارتكبت فرنسا انتهاكات لحقوق الإنسان في أفريقيا، سواء خلال الفترة الاستعمارية أو بعدها. و من بعض الأمثلة في رواندا، حيث اعترف الرئيس ماكرون في مايو/آيار ٢٠٢٣ بأن فرنسا لم تفعل ما يكفي لمنع إبادة التوتسي عام ١٩٩٤، التي قُتل فيها نحو ٨٠٠ ألف شخص. كما اعتذر عن دور فرنسا في دعم نظام هوتو المذنب في المجزرة، والذي كان حليفًا استعماريًا لفرنسا. و هناك اتهامات اخرى لتدخلات فرنسا في دول افريقيا و التأثير على اختيار قادتها وسياساتها، فمثلا، في عام ٢٠١٠، اتهم الرئيس الإيفواري لوران غباغبو فرنسا بدعم منافسه ألاسان واتارا، الذي فاز في الانتخابات المتنازع عليها. كما اتهم رئيس غينيا ألفا كوندي فرنسا بالوقوف وراء محاولة الانقلاب التي تعرض لها في سبتمبر ٢٠٢١.

من الأمور التي عقدت العلاقات بين فرنسا و افريقيا هي التدخلات السياسية و العسكرية المشبوهة

هيمنة ثقافية

في الجانب الثقافي، تتهم فرنسا بالحفاظ على هيمنتها على التعليم والإعلام والثقافة في غرب أفريقيا، دون أن تحترم التنوع والهوية الغرب أفريقية. فمثلا تدير فرنسا حوالي ٥٠٠ مؤسسة تعليمية في غرب أفريقيا، تضم نحو ١٥٠ ألف طالب، وتنشر اللغة والثقافة الفرنسية. وهذا يثير انتقادات من قبل بعض المثقفين والسياسيين الغرب أفارقة، الذين يرون في ذلك محاولة لإخضاع الأجيال الجديدة للتأثير الفرنسي، وإهمال التراث والقيم الغرب أفارقية. كما يطالبون بتعزيز دور اللغات الوطنية في التعليم، ودعم المدارس والجامعات المحلية، وتشجيع التبادلات الثقافية مع دول أخرى غير فرنسا.

كما تمتلك فرنسا قنوات إعلامية مؤثرة في غرب أفريقيا، مثل فرانس ٢٤ وراديو فرنسا الدولية ومونت كارلو الدولية، وتسعى فرنسا عبر هذه الوسائل للهيمنة على افريقيا و التحكم بالرأي العام فيها وفقا لما تقتضيه مصالحها. وهذا يثير احتجاجات من قبل بعض المواطنين والصحفيين الغرب أفارقة، الذين يرون في ذلك تدخلا في شؤونهم الداخلية، وتشويها لصورتهم الخارجية، وإغفالا لآرائهم ومطالبهم. كما يطالبون بزيادة حرية التعبير والصحافة في غرب أفريقيا، ودعم المؤسسات الإعلامية المستقلة والمتنوعة، وتشجيع التعاون الإعلامي مع دول أخرى غير فرنسا.

و أخيرا، تتهم فرنسا بالحفاظ على هيمنتها على الثقافة في غرب أفريقيا، دون أن تحترم التنوع والإبداع الغرب افريقي. فمثلا تدير فرنسا حوالي ٥٠ مؤسسة ثقافية في غرب أفريقيا، تضم نحو ٣٠٠ ألف مستفيد، وتروج للأدب والفنون والسينما والموسيقى الفرنسية. وهذا يثير اعتراضات من قبل بعض المثقفين والفنانين الغرب أفارقة، الذين يرون في ذلك محاولة لإقصاء الثقافة الغرب أفارقية، وإهدارا للمواهب والموارد الغرب أفارقية. كما يطالبون بتعزيز دور الثقافة الوطنية في التنمية، ودعم المؤسسات والمشاريع الثقافية المحلية، وتشجيع التبادلات الثقافية مع دول أخرى غير فرنسا.

أخبار قصيرة

إيكواس: التدخل العسكري في النيجر قد يستغرق ٦ أشهر

تستعد دول إيكواس لتدخل عسكري في النيجر حيث تعقد دول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (إيكواس) اجتماعا لقادة جيوشها الأسبوع المقبل لبحث تدخل عسكري محتمل في النيجر التي شهدت انقلابا عسكريا أطاح بالرئيس محمد ولد عبد العزيز. وأرسل المجلس العسكري الحاكم في النيجر وزير الدفاع الجديد إلى مالي للتفاوض مع إيكواس.

وقال أحد القادة العسكريين بإيكواس إن قوة الاحتياط التابعة للمجموعة تحتاج إلى ستة أشهر للاستعداد للتدخل، وأنها تفتقر إلى الجنود والمعدات.

باكستان: الأمن و السلام في البلاد غير قابل للتفاوض

بوتو زرداري، الوزير الخارجية السابق لحكومة شهباز شريف، أشار في مؤتمر صحفي أخير إلى أهمية التعامل مع كابول.

أكد على عدم قابلية التفاوض فيما يتعلق بسلام وأمان باكستان، وأشار إلى تفاعل شامل مع الحكومة الأفغانية الحالية في مجموعة من المجالات كالأمن و السيطرة على الحدود و الأسواق و التجارة و الصحة.

وفي سياق متصل، ألقى زرداري اللوم على كابول بتدهور الأمن في باكستان، مشددًا على أن سلام وأمان البلاد لا يمكن التفاوض حولهما، مؤكدًا تفانيه في حماية شعبه ومصالحه.

الهند تعزز قاعدتها الجوية على الحدود مع باكستان و الصين

نشرت الهند سربًا من المقاتلات المحسنة ميغ-٢٩ في قاعدة سرينجار الجوية على الحدود مع باكستان وبالقرب من ولاية لاداخ على الحدود مع الصين.

وبررت الحكومة الهندية هذه الخطوة بتحديث سلاح الجو ومواجهة التهديدات المحتملة من جانب باكستان والصين، حيث تقع سرينجار في وسط وادي كشمير وارتفاعها أعلى من سهول المنطقة، قال "فيبول شارما"، طيار في السرب الجوي الهندي، لوكالة أنباء آسيا الدولية: ميغ ٢٩ مناسبة جداً من الناحية الاستراتيجية لهذه المنطقة وتلبي التوقعات اللازمة.

في إطار سعيها لتعزيز العلاقات

السعودية تخطط لإستثمار ٢١ مليار دولار في باكستان

أفادت صحيفة وول ستريت جورنال أن السعودية تجري مفاوضات مع باكستان للاستثمار في ٢٨ مشروعًا تنمويًا في مجالات مختلفة، بقيمة إجمالية تصل إلى ٢١ مليار دولار. وتهدف هذه المبادرة إلى تعميق العلاقات الثنائية بين البلدين، ودعم الاقتصاد والأمن والثقافة في باكستان، ومن بين المشاريع المقترحة، مشروع إنشاء مصفاة نفط سعودية في باكستان، بتكلفة قد تصل إلى ١٤ مليار دولار. وقال مسؤولون من البلدين إن هذه المصفاة ستساعد باكستان على تلبية احتياجاتها من الوقود، وتوفير فرص عمل لآلاف الأشخاص.

وتأتي هذه الخطوة في سياق تعزيز العلاقات بين السعودية وباكستان، حيث تسعى السعودية إلى توسيع علاقاتها و نفوذها في آسيا الجنوبية، لاسيما مع ازدياد النفوذ الصيني و التركي. وتعد باكستان شريكًا استراتيجيًا السعودية، حيث تقدم لها دعمًا عسكريًا وأمنيًا، كما تشارك في رؤية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تحويل اقتصاد السعودية إلى اقتصاد متنوع ومستدام. و في السياق أشارت الصحيفة إلى أن باكستان قد أنشأت مجلسًا خاصًا لتسهيل الاستثمار، وقد أرسل قائمة بالمشاريع المختارة إلى السعودية و الإمارات و البحرين و قطر. وتقدر قيمة هذه المشاريع بأكثر من ٢٨ مليار دولار، وتشمل قطاعات حيوية مثل الطاقة والمياه والتعدين.

مشروع إنشاء مصفاة نفط سعودية في باكستان، بتكلفة قد تصل إلى ١٤ مليار دولار

اقتصاد متداعي

والجدير بالذكر أن الوضع الإقتصادي في باكستان ليس على مايرام و قد قامت المملكة العربية السعودية مؤخرا بإيداع ملياري دولار في البنك المركزي الباكستاني، في خطوة تهدف إلى تعزيز احتياطات النقد الأجنبي للبلاد و أتت هذه المساعدة قبيل اجتماع مهم لباكستان مع صندوق النقد الدولي، حيث أقر المجلس الإداري لصندوق النقد الدولي باتفاق الاستعداد الائتماني لإعطاء باكستان ثلاثة مليارات دولار، واستلمت إسلام آباد أول قسط بالفعل بقيمة ١,١ مليار دولار.

بحسب المتخصصين الاقتصاديين في باكستان فإن القرض الذي حصلت عليه باكستان من برنامج "الاتفاق الاستعداد الائتماني" يتم توفيره من قبل صندوق النقد الدولي لمدة قصيرة من أجل سد الاحتياجات الاقتصادية للدولة، وهو مختلف عن برنامج "تسهيل الصندوق الممدد".

أميركا تنفي إرسال أموال إلى طالبان

قال جون كيربي، منسق الاتصالات الاستراتيجية في مجلس الأمن القومي الأمريكي، في حوار مع وسائل الإعلام إن أمريكا لا ترسل أموالاً إلى طالبان وتراقب باستمرار كيفية صرف المساعدات الإنسانية لشعب أفغانستان، وأضاف: "نحن نقدم ميزانية لشركائنا لتمكينهم من الدخول إلى أفغانستان"، وجاء ذلك في حين ادعت هيئة التفتيش الخاصة لأمريكا في شؤون إعادة بناء أفغانستان (سيغار) في تقريرها الأخير إلى الكونغرس أن طالبان تستغل المساعدات الأمريكية والأمم المتحدة.

إلا أن حكومة أفغانستان أعلنت أنها لا تتدخل في عملية المساعدات الخارجية وتتعاون فقط في التنسيق مع المؤسسات المساعدة، وقال جون كيربي: "نحن نتحدث باستمرار مع شركائنا حول كيفية صرف هذه المساعدات وإلى أين تذهب ومن يستفيد منها وسنواصل هذا العمل".

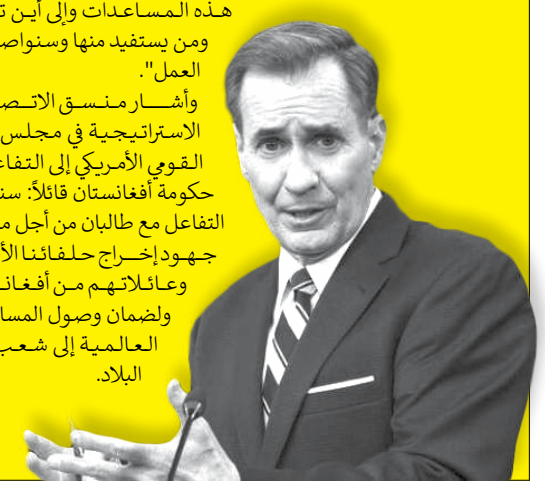

وأشار منسق الاتصالات الاستراتيجية في مجلس الأمن القومي الأمريكي إلى التفاعل مع حكومة أفغانستان قائلاً: سنواصل التفاعل مع طالبان من أجل مواصلة جهود إخراج حلفائنا الأفغان وعائلاتهم من أفغانستان ولضمان وصول المساعدات العالمية إلى شعب هذه البلاد.